كلمة العدد

يوسف سلامة[1]

في السادس عشر من تموز/ يوليو 2021 صدر العدد السادس عشر من مجلة قلمون، وكان الملف الرئيس فيه مكرسًا لـ (النسوية السورية)، وذلك بالتعاون مع (مركز مساواة: مركز دراسات المرأة)[2]. وكانت هذه التجربة مهمة من وجهة نظرنا، لأنها أتاحت كسر طوق العزلة الذاتية الذي تضربه المؤسسات السورية معظمها على ذاتها، وتعمل منفردةً في إنجاز مشروعاتها، مع أن القضية السورية قضية واحدة غير قابلة للانقسام، حتى إن كانت كل مؤسسة تعمل في فضاءات تهمها أكثر من غيرها. وما نستهدفه من التعاون تفاعل الرؤى وتقاربها حول مفهومات الحرية والديمقراطية والمساواة، وأشكال تعيّنها داخل المجتمع السوري المتنوع سياسيًا وثقافيًا وإثنيًا. ولا يخامرنا أدنى شك في نجاح تجربة العدد السادس عشر، الأمر الذي يدفعنا إلى الانخراط في تجربة أخرى، تعزيزًا للتعاون بين المؤسسات السورية.

وما من شك في أن النتائج المشجعة للتجربة المشار إليها أعلاه قد عززت قناعتنا بضرورة العودة إليها من جديد مع مؤسسة سورية نتقاسم معها الاهتمام والعمل على ملفات متقاربة ومتداخلة. وقد بادرنا إلى الاقتراح على (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير)[3] التعاون في إصدار ملف مشترك حول (الإعلام السوري 1918-2021)، ولم يلقَ منهم إلا كل إقبال وترحيب. وسرعان ما وضعت خطة العمل المشتركة الضرورية لبناء الملف معرفيًا ومنطقيًا.

ومن جهتنا نفخر بإنتاج هذا الملف – شراكة – بالتعاون مع مؤسسة سورية عريقة، لها تاريخها وإنجازاتها على المستوى السوري والدولي.

وفي ما يتصل بملف (الإعلام السوري) – وهو ملف سياسي بامتياز – فقد تكون نقطة البدء الصحيحة في عرض عناصره والتعليق عليها واستنباط النتائج المتضمنة في محتواه الكشف عن الماهية الجوهرية للسلطة الأسدية. وذلك لأن إعلام النظام أقام ادعاءاته بالشرعية والصدقية على مجموعة من السرديات التي لم يلتزم في أي يوم من الأيام بها حقًا وصدقًا. فتحولت بذلك إلى مجرد شعارات أيديولوجية (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وأحدثها (المقاومة والممانعة)، شعارات تداعب ما تبقى من الأوهام في أذهان بعضهم، بينما هي بالنسبة إلى المستبدين محض قاعدة إيديولوجية زائفة تغلف مصالح القلة الحاكمة.

ولو شاء المرء أن يقدم تشخيصًا مكثفًا لماهية السلطة الأسدية عبر نصف قرن من الزمن، لما أمكنه القول إلا إن هذه السلطة قد أقامت كيانها وفكرتها الجوهرية على نفي المجتمع والدولة في سورية نفيًا مطلقًا، لكي تؤسس

(1) رئيس تحرير "قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية".

(2) مساواة: مركز دراسات المرأة http://musawasyr.org/ar/

(3) المركز السوري للإعلام وحرية التعبير https://scm.bz/

سلطة استبدادية. وقد حشدت كل المسوغات لإضفاء نوع من الشرعية على وجودها انطلاقًا من السرديات المذكورة سابقًا، وبدا لأصحاب السلطة أنها قد مكنتهم الاستيلاءَ على الحاضر السوري بدءًا من سبعينيات القرن الماضي.

ولتعميم هذا الاستيلاء على الحياة السورية ابتداء من القرن العشرين، شرعت هذه السلطة في استبعاد الشرعيات السورية كافة من مناهجها التربوية، سواء منها التاريخية والسياسية والأخلاقية. وفي هذا الإطار انصب جهدها كله على (تصحير) التاريخ السوري وإفراغ رموزه الوطنية من كل قيمة أخلاقية وإنسانية.

أما الآلية المستخدمة في هذا التصحير وذلك التعتيم، فقد كانت آلية مركبة ومعقدة. وقد تمثلت أهم عناصرها في الإيحاء بأن سورية قد كانت مكونة من مجموعة من (القبائل والطوائف والأرياف المتخلفة). ثم جاء الأسد الأب، فحولها إلى دولة عصرية. ولأن الأمر كذلك صارت سورية تستحق أن تكون (سوريا الأسد). ولما سعى الأسد الابن بعد ذلك لأن يحولها إلى دولة (ليبرالية اقتصاديًا مع المحافظة على طبيعتها الاستبدادية)، لم ينتهِ من ذلك إلا إلى تدمير الدولة والمجتمع كليهما. ومن البدهي أن هذه النتيجة المأسوية قد ترتبت على خطيئة التوريث الكبرى.

وفي الرد على مزاعم السلطة المشار إليها، حسبنا التذكير بأن (بلاد الشام) - حتى في ظل الاحتلال العثماني – كانت تشكل دومًا وحدة ديمغرافية وبنية حضارية متميزة، فضلًا عن تمتعها بثقافة تتسم بالانفتاح والتسامح. وقد كانت (دمشق) عاصمتها ومرجعيتها الإدارية، على الرغم من اعتراف الجميع بما للقدس من منزلة روحية. وكانت حلب العاصمة الاقتصادية للإقليم بأسره، ولما تزل. وما من شك في أن (بلاد الشام) كانت مؤهلة لبناء دولة عصرية وحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يحل دون ذلك إلا المصالح الغربية في المنطقة.

ومن الناحية الموضوعية، انقسم هذا الملف إلى ثلاثة محاور كبرى، عكس كل منها – بصورة أو بأخرى- أوضاع الدولة السورية من نواح شتى، ولا سيما الأوضاع السياسية، ومدى قربها أو بعدها عن ممارسة السوريين حقَّهم في الحياة الديمقراطية، وانعكاس ذلك في ميادين الحياة الأخرى في هذا العهد أو ذاك، عبر سائر الأطوار التي مرت بها الدولة السورية منذ تأسيسها وحتى الآن.

وإذا ما التفتنا إلى أول محاوره (مسار الإعلام السوري من الحرية إلى الاستبداد: تجليات الحرية 1918-1963)، لوجدنا أن مسار الصحافة السورية يحاكي المضمون العميق لهذا العنوان. فالصحافة السورية التي كانت مكبلة بالقوانين العثمانية استعادت حريتها وحقها في التعبير الحر، حال قيام الدولة الدستورية 1918. وقد واصلت هذه الصحافة مهمتها الوطنية في مواجهة سلطات الانتداب الفرنسي دفاعًا عن حق البلاد في الاستقلال. وواجهت في كل ذلك ألوانًا من الحجب والتعطيل والإلغاء بسحب الترخيص وإلغاء الامتياز أخيرًا. وفي ما بعد استمرت هذه الصحافة في مواجهة السلطات العسكرية في خمسينيات القرن الماضي التي لم تكن أقل قسوة على الصحافة من سلطات الانتداب الفرنسي. ولم يلبث انقلاب البعث أن فاجأ الجميع عام 1963، فعطل صور التعبير الحر كلها، وما زال يعطلها حتى اليوم.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه الحقبة المبكرة من تاريخ الصحافة السورية قد شهدت ولادة تجربة صحافية

تدعو إلى الإعجاب. فقد ظهرت الصحيفة السياسية والعلمية والنقدية والهزلية إلى غير ذلك من النشاط الصحافي. ومما يستلفت الانتباه في هذه الحقبة المبكرة أيضًا ظهور الصحافة النسائية التي من خلالها دافعت الرائدات السوريات عن حقوق المرأة، وبصورة خاصة حقها في المساواة مع الرجل. ولم يترددنّ في نقد النظم الاجتماعية المقيدة لحرية المرأة التي تحرم عليها تجاوز عتبة بيتها للتواصل مع العالم الخارجي.

وبما أن الدولة السورية كانت في تلك المدة دولة دستورية، حرية العمل الحزبي مكفولة فيها، فقد كان من الطبيعي أن تنشأ صحف ناطقة بلسان أحزابها من ناحية، ولا تتردد في نقد الدولة أيضًا عندما تبدو لها تلك الممارسات مشوبة بالانحياز الطبقي أو السياسي. ومن ثم، فقد كان من الطبيعي أن تكون العلاقة بين الدولة وهذه الصحف علاقة متوترة في بعض الأحيان. غير أن هذا التوتر كان يبلغ ذروته في الأزمنة التي تكون فيها سلطة الدولة مغتصبة من جانب العسكر، وخاصة في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما لم تكن هذه السلطات المغتصبة تتردد لأتفه الأسباب في إغلاق الصحف بصورة نهائية.

وقد كانت تجربة الوحدة السورية-المصرية 1958 هي الضربة القاضية لحرية الصحافة وحرية العمل السياسي بعد أن أصر عبد الناصر على إلغاء الأحزاب السورية جميعها أسوة بما كان قد فعله في مصر.

ومع ذلك، فقد كان للصحافة دور تشجيعي وترحيبي بالوحدة السورية المصرية (1958 - 1961)، وعدت ذلك نصرًا قوميًا، ولكن ما إن بدأت الوحدة تتحوَّل من فكرة إلى واقع حتى ظهرت التحديات، إذ اشترط جمال عبد الناصر إيقاف وسائل الإعلام والأحزاب السياسية لإتمام الوحدة، وتحقيق مركزية القرار، وقد قبلت الصحافة السورية بذلك على أمل قيام وحدة عربية، ولو على حساب شيء من الديمقراطية، في حين رفضت أحزاب عدة هذا الشرط، ولعلَّ الحزب الشيوعي السوري من أبرزها، فقد بقي رافضًا هذه الوحدة، وفكرة حلِّ نفسه. وبذلك احتكرت السلطة المركزية وسائل الإعلام جميعها، وألغت الصحف إلا التي تملكها السلطة الجديدة أو التي تراها أهلًا للالتزام بمواقفها، فخضعت الصحافة للتوجيه، وقد فرضت رقابة شديدة على دور النشر والطبع والمجلات، ومُنِع دخول عدد كبير من المجلات الخارجية التي قد تنتقد التجربة الوحدوية، فازدادت سيطرة الأجهزة البوليسية على الفكر والصحافة، حيث أراد عبد الناصر إحداث مواءمة لوضع الصحافة في سورية مع مثيلتها في مصر، فشكَّل ((ذلك أقسى ضربة وجِّهت لحرية الرأي والتعبير والصحافة تلقاها المجتمع السوري بشكل طوعي))[4]، أمَّا الصحف التي استمرت تحت رقابة سلطات الوحدة وموافقتها، فقد تحوَّلت إلى وسيلة لنشر الشعارات القومية التي لم تتصل بالواقع.

والخلاصة التي ينتهي إليها هذا المحور هي أن الدولة السورية قد كانت دولة دستورية وديمقراطية حتى مطلع الستينيات من القرن الماضي. وقيام الوحدة السورية المصرية وتدخل العسكر في الحياة العامة هو ما أفضى إلى اختطاف الدولة وأسرها في قبضة الانقلاب البعثي 1963، وهو ما تجسد في صورة نفي مطلق للدولة والمجتمع في سورية، ولم يزل هذا النفي مستمرًا حتى هذه اللحظة.

أما المحور الثاني من محاور هذا الملف: (إعلام البعث ومراحله 1963-2010)، فيتعامل مع المرحلة التاريخية الأطول التي شهدت حكم آل الأسد لسورية حكمًا مستقرًا، بصورة نسبية، مع استثناء وحيد يتمثل في النزاع

(4) د.م، "حالة الإعلام وحرية التعبير سورية حتى 2006"، تقرير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، (2006/12/02)، ص6.

المرير بين النظام و(الجماعة الإسلامية المقاتلة)، والذي انتهى بهزيمة التمرد ودمار مدينة (حماة). وعلى أي حال لقد كان هذا النزاع بين جماعتين تتنازعان على الاستبداد بالبلاد والعباد.

وما من شك في أن الزمن الممتد بين عامي 1963-1970 قد كان زمن نزاعات وتصفية حسابات في الداخل بين البعثيين أنفسهم، عسكرًا ومدنيين. ولكنه كان أيضًا زمنًا ذاقت فيه جيوش الأنظمة العربية الاستبدادية أبشع الهزائم أما الإسرائيليين، خسرت فيه هذه الجيوش أضعاف ما خسرته جيوش الملوك المهزومين أمام إسرائيل عام 1948. وخسرت سورية في هذه الهزيمة قطعة من أجمل بقاعها وأخصبها وأكثرها أهمية من الناحية الاستراتيجية؛ وهي الجولان. ولقد استفاد (حافظ أسد) من كل ما حدث، وخاض الجولة الأخيرة ضد الرفاق البعثيين، فأنزل عَلِيَتهم سجنَ المزة العسكري، وروّض جماهيرهم على الطاعة واستعذاب طعم (التصحيح) بكل ما يعنيه من استبداد وتفرد بالسلطة من دون الجميع.

غير أن المرحلة السابقة على ما سمي بالتصحيح قد نجحت في تحويل السنين السبع إلى (سبع عجاف) بالنسبة إلى كل شيء في سورية، وخاصة بالنسبة إلى الإعلام، حتى إن حافظ أسد في السبعينيات قد وجد الإعلام خاويًا إلا من جريدتين سياسيتين؛ البعث والثورة. ولم يكن في حاجة إلا إلى إصدار صحيفة واحدة هي (صحيفة تشرين)، تخليدًا لانتصاره على رفاق الأمس وعلى السوريين جميعهم.

لقد تجاوز (حافظ أسد) الرفاق ومشروعهم – أيًا كان هذا المشروع – منعطفًا إلى بناء مشروع عائلي وراثي باستخدام الجميع وقودًا لهذا المشروع، وعلى رأسهم أفراد الطائفة العلوية، ومن شاء من الأقليات السير في هذا الطريق. ولم يكن من الممكن المضي في هذا المشروع إلا بإلغاء الدولة ونفي المجتمع، لأن ما ابتغاه حافظ اسد مناقض للتاريخ والمنطق. وقد استلزم ذلك كله خلق نزعة (شعبوية) طاغية، تحول بمقتضاها كل شيء في سورية إلى (منظمات شعبية). وصار لكل منظمة إعلامها وجرائدها ومهرجاناتها التي تؤيد (القائد الخالد)، وفي خضم هذه (الشعبوية) ذابت سورية، وتحولت إلى شبح ملحق بـ(القائد الخالد).

هذه هي القواعد التي أقيم عليها الإعلام في عصر (الأسد الأب)، سواء كان صحافيًا أم إذاعيًا أم تلفزيونيًا. يضاف إلى ذلك عزل سورية بالكامل عن محيطها الخارجي الإقليمي والدولي، وفرض حجاب من الجهل لم يعد السوريون نتيجة له يعلمون كثيرًا عما يجري حولهم من تطورات وتغيرات، وخاصة ما يجري في عالم الإعلام؛ أساليب وأدوات. وهكذا لم تستطع إلا قلة من السوريين الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بل إن هذه الوسائل نفسها وضعت تحت أشد أنواع المراقبة السياسية والمتابعة الأمنية.

وخلال السنوات العشر الأولى من حكم الوريث لم تتفتق العبقرية الإعلامية في عهده إلا عن فكرة عقيمة متناقضة تسعى إلى التوحيد بين (دولة ليبرالية اقتصاديًا، مع تجربة إعلامية محكومة بالطابع الاستبدادي للدولة)، فلم ينتج من هذا التناقض إلا كيانات صحافية محدودة، سرعان ما خشي الاستبداد من أثرها، فعطلها بما فرض عليها من خطوط حمر غير مستقرة، ويصعب التنبؤ بظهورها أو اختفائها.

وكانت النتيجة الطبيعية أن الكيانات الصحافية جميعها – التي يفترض أنها نشأت مستقلة عن النظام – لقيت مصيرها المحتوم، لأن استمرارها كان مشروطًا بخضوعها لقواعد متناقضة مع طبيعة الصحافة الحرة.

ويبدو أن الشخص الوحيد الذي بدا له أنه قد نجح في هذا الاختبار، أي الجمع بين الليبرالية والاستبداد في كيان واحد، هو بشار الأسد. والحقيقة هي أن الصحافيين قد كانوا مصيبين، وكان هو المخطئ الوحيد. وكل ما انتهت إليه تجربته أن دمر ما تبقى من الدولة، وتماسك المجتمع السوري الذي كان قد بلغ حد الكسر لهشاشته. وكانت الثورة هي الحل الذي اختاره المجتمع السوري بأكمله.

وقد احتوى هذا المحور على بحثين مميزين ناقش أولهما كل ما يتصل بالإعلام في عهد الأسد الأب، بينما انصب البحث الثاني على مناقشة تطور الموقف من حرية الإعلام في الدساتير السورية المتعاقبة.

المحور الثالث (مسار الإعلام السوري الجديد 2011-2021). لقد شككك كثيرون من المطلعين على الشأن السوري من غير السوريين بإمكان انتقال الربيع العربي من تونس ومصر إلى سورية. وكانوا محقين، ليقينهم أن النظام مستعد لممارسة سلوك الدولة المتوحشة حيال الشعب السوري عند أبسط حركة تمرد تصدر عنه. ولكن كان للسوريين العاديين والبسطاء رأي آخر هو تفجير ثورة الحرية والكرامة في شهر آذار/ مارس لعام 2011، بعد أكثر من أربعين عامًا من القمع المنظم والإفقار الممنهج.

ولما كانت العلاقة بين الإعلام والأوضاع السياسية المستجدة علاقة تفاعلية، سرعان ما وجد الناشطون والتنسيقيات أنفسهم يدشنون أنماطًا مستحدثة من التغطيات ونقل الأخبار، مما لم يكن للشباب والشابات السوريين سبق علم به. وبدأ الإعلام يتقدم بتقدم الثورة، وكان بمنزلة المصدر الوحيد لإطْلاعِ العالم على ما يجري من فظاعات على الأرض السورية، فالنظام – كما هي عادته – أغلق سورية في وجه أجهزة الإعلام الدولية، ولم يستثن من ذلك إلا إعلام الدول المتحالفة معه والداعمة له عسكريًا واقتصاديًا. وكل ذلك يفسر الدور الجوهري الذي لعبته الشابات والشباب في حياة الثورة وفاعلياتها منذ اللحظة الأولى لتفجرها. ولا نملك إلا الانحناء تقديرًا لهذه البطولات، وخاصة أولئك الذين قضوا في أثناء قيامهم بالخدمات الصحافية الجليلة في أصعب الظروف الأمنية، في مواجهة الميلشيات الطائفية والحزبية ومقاتلي حزب الله الذين كانوا على استعداد لإطلاق النار على كل من كان يحمل هاتفًا أو كاميرا.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها هي أنه على الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على نشأة الإعلام السوري الجديد، فإنه ما يزال ظاهرة واقعة في إطار النمو والتطور. إنه ما يزال قيد التكوين المستمر، وسيظل هذا حاله، طالما أنه إعلام مهاجر. فمن غير الإنصاف النظر إليه وكأنه إعلام وطني مستقر مدعوم من المجتمع، والدولة – على الأقل – محايدة تجاهه. ولكنه، مع ذلك، إعلام وطني لأنه يتبنى قيم الثورة، ويدافع عنها، ويبدي الولاء لها بكل تأكيد. غير أن الولاء للثورة لا يتعارض، بحال ومن الأحوال، مع التسلح بنزعة نقدية تجاه بعض من ينسبون أنفسهم إلى الثورة، وتجاه بعض وقائع الثورة نفسها بل إن التوجهات النقدية الموضوعية هي ما يشهد على وطنية هذا الإعلام وسوريته أولًا وقبل كل شيء.

ولأن هذا الإعلام ما يزال قيد التكوين والتطور، فقد تكون الوسيلة المثلى للتفاعل معه هي الانخراط في مساءلته حول بعض المشكلات التي تتعلق بأدواته ومضمونه، بديلًا من الاكتفاء بعرض ما أنجز في هذا المحور من الملف. ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الأبحاث التي احتوى عليها هذا المحور قد اتسمت بقدر كبير من العمق والشمول والدقة المنهجية والخبرة التي تنبض بأشكال جديدة للحياة، وبالخلق والجدة في كثير من عناصرها.

والآن فلننتقل إلى إثارة بعض التساؤلات المتعلقة بالإعلام السوري الجديد، لا بحثًا عن أوجه القصور فيه، وإنما سعيًا لبلورة بعض عناصره، ما يسهم في جعل العلاقة بينه وبين المستهلك السوري منطلقة من الرغبة في الفهم المتبادل بين الطرفين.

وعلى سبيل المثال: إلى أي حد كان هذا الإعلام قادرًا على الوفاء بالحاجات المستجدة لتعبير الثورة السورية عن نفسها، الأمر الذي يستدعي منه اللجوء إلى أساليب جديدة في التعبير، وأدوات مختلفة في النقل والتوصيل. وقبل هذا وذاك، لغة جديدة مفهومة، ليس فقط من جانب السوريين، وإنما أيضًا من قبل صناع القرار في الإقليم والعالم؟.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى التساؤل عن قدرة هذا الإعلام على الإقناع. ولا ينفصل سؤال الإقناع عن سؤال الصدق والموضوعية. فإلى أي حد كان هذا الإعلام موضوعيًا بحيث لا يكتفي بنقد النظام وفضح انتهاكاته حقوقَ الإنسان، فهذه واحدة من وظائفه الجوهرية، وقد قام بها فعلًا، ولكن من المهم التساؤل أيضًا عن الحدود التي بلغها في نقد الانتهاكات التي قامت بها بعض الجهات التي تنتسب إلى الثورة أو تنسب نفسها إليها، أم إنه في هذه الحالة اكتفى بتجميل انتهاكات هذه الجهة، بينما كان يجدر به أن يكون نقديًا حتى عندما يتعلق الأمر بجهات كتلك؟.

ومن الأسئلة المهمة التي لا بد من طرحها: إلى أي حد نجح هذا الإعلام في تحقيق الاستقلال – ولو النسبي – عن أجندات الممولين، أم تراه ظل حبيسًا في تلك الأجندات؟ فنجاحه في تحقيق درجة من الاستقلال النسبي، على الأقل، هو ما يؤهله لامتلاك الأثر في الرأي العام السوري والرأي العام العالمي، وفي إقناع رجال الأعلام والساسة وصناع القرار في المستويين الوطني والدولي.

ولعل السؤال الأهم والأخطر – وعلينا مواجهته بكل صراحة وصدق ووضوح – هو: هل حقق الإعلام السوري البديل درجة مقبولة من الاستقلال – وبالذات الاستقلال عن إعلام النظام – أم إنه لم يزل في كثير من أوجه أداءه محكومًا بأداء إعلام النظام ولغته وأساليبه؟ والمقصود بذلك: هل أصبح هذا الإعلام قادرًا على امتلاك سردية مستقلة خاصة به عن الأحداث، أم إن الإعلام البديل ما يزال مستندًا في أدائه على نقد السرديات التي يقدمها إعلام النظام، ما يجعله أسيرًا للغة التي ينقدها، ولمضمون السردية التي يرفضها؟. فنحن هنا إذن بإزاء السؤال عن الهوية: فإلى أي حد امتلك الإعلام السوري البديل هوية تميزه وتعزله عن إعلام النظام والتبعية له؟. ومن حيث المبدأ، قد تبدو عشرة أعوام مدة كافية لبناء الهوية والاستقلال، ولكن في المقابل لا بد من النظر – بصورة جدية – إلى ما للتمزق والنزوح والهجرة واشتراطات الممولين من أثر يصعب إنكاره. وعلى الرغم من ذلك كله يبقى سؤال الهوية والاستقلال والسردية المستقلة قضايا مطروحة للمناقشة والنظر الجدي المسؤول.

ومن الإنصاف ألا نغادر هذه الافتتاحية من دون الإشارة – ولو بسرعة خاطفة – إلى تجربة (الرقابة الذاتية) التي اضطر الصحافيون والصحافيات إلى ممارستها راغمين، نتيجة لوقوعهم في حصار عدم النجاح في الخروج منه مكافئ لأن يكون المرء حيًا أو ميتًا. والحصار راجع إلى أن مهمة الصحف نقل الحقيقة نقلًا موضوعيًا ومن دون انحياز، من حيث المبدأ، مع الالتزام بكل التدابير لحفظ البقاء وصون الحياة. ولكن جمهور الثورة جمهور متنوع، والحقيقة لا ترضي الأيديولوجيات كلها، ولا يتردد (الشرعيون) في إصدار الأحكام بالموت اعتمادًا على ما منحوا

أنفسَهم من القضاء بالحياة أو الموت. ومن الطرف الآخر، هناك النظام الذي يرفض أي توثيق لانتهاكاته، وهو لذلك مستعد لممارسة القتل من دون تردد. وهناك أطياف ربما تكون أقل تشددًا، ولكنها مع ذلك لا تتردد في أن تنسب إلى التغطية التي يقوم بها الصحافيون قصفَ النظام هذه المنطقة أو تلك من المناطق الثائرة.

هذه الصعوبات والضغوط كلها ألجأت الإعلاميين إلى نوع من (الرقابة الذاتية) التي يضطر الصحافي بموجبها إلى حجب أجزاء من الحقيقة، وهو ما يشكل مصدرًا لآلامه الوجدانية والأخلاقية والمهنية. وهذا ما جعل بعض الصحافيين – في منتصف الطريق أو في آخره – يمسكون عن الكتابة الصحافية وحتى عن الكتابة الأكاديمية، حتى بعد مغادرتهم سورية. والمرجو من هؤلاء استكشاف ما يمكنهم من العودة إلى مهنتهم، وإغناء الجمهور بإسهاماتهم وكتاباتهم، مع كل إحساسنا بآلامهم وتقديرنا المخاطر التي عاشوا في خضمها سنوات الثورة من داخل الحديد والرماد.

في الختام، لا بد من توجيه الشكر إلى كل من قدم جهدًا أو رأيًا كان له أثر إيجابي في تصويب فكرة أو تصحيح مسار. وفي هذا الإطار نتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى السيد (مازن درويش) رئيس المركز السوري السوري للإعلام وحرية التعبير، وفريقه - وخاصة السيدة (يارا بدر) - على ما بذلوا من جهد في الحوار والتخطيط، وفي اقتراح الأفكار المثمرة، وفي اختيار أفضل الباحثين للكتابة في هذا الملف المهم والمعقد في آن معًا. وأتقدم بشكر خاص إلى الصديق أنور بدر رئيس تحرير مجلة (أوراق سورية) على جهده المتميز الذي واكب مراحل العمل في هذا الملف كلها.

ولا بد من تقديم الشكر الكبير والجزيل لفريق المجلة الفني الذي نهض بعبء تحرير العدد وتدقيقه بكامل محتوياته على أفضل وجه ممكن. فللسيدتين: سلاف علوش، وسماح حكواتي (سكرتيرة تحرير المجلة) خالص الشكر وعظيم الامتنان. وإن أنسى لا أنسى اللمسات الفنية للصديق (باسل الحافظ) مخرج المجلة، فبلمساته اكتسبت المجلة روعة وبهاء.